

المملكة المغربية



الخطاب الافتتاحي

للسيد وزير المالية و الخوصصة

بمناسبة انعقاد الندوة الصحفية حول حصيلة عملية

المغادرة الطوعية للموظفين المدنيين للدولة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الوزير
السيدات والسادة ممثلي مختلف وسائل الإعلام
السيدات والسادة ممثلي القطاعات الوزارية
أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن أرحب بكم بمقر وزارة المالية والخصوصة لحضور هذه الندوة الصحفية التي تهدف إلى تسليط الضوء على نتائج عملية المغادرة الطوعية للموظفين التي أنجزت كما تعلمون خلال سنة 2005.

إسمحوا لي باديء ذي بدء أن أشير أن هذه الندوة تهدف، طبقا لمبادئ الحكامة الجيدة، إلى تفعيل مفهوم " تقييم السياسات الحكومية " وكذا إلى تنوير الرأي العام وإطلاعه على حصيلة عملية المغادرة الطوعية، سواء في الجانب المتعلق بالموارد البشرية داخل الإدارات العمومية أو الجانب المرتبط بالانعكاسات المالية على المدى المتوسط والطويل.

حضرات السيدات والسادة؛

كما تعلمون، أقرت حكومة صاحب الجلالة نصره الله، برنامجا طموحا ومتكاملا لإصلاح الإدارة المغربية للرفي بها إلى مستوى يمكنها من تحسين الخدمات الموجهة إلى المواطنين من جهة ويجعلها إحدى الركائز الأساسية لمسيرة النمو التي تعرفها بلادنا من جهة أخرى.

وفي هذا الباب، يعتبر برنامج المغادرة الطوعية أحد المحاور الرئيسية لتحديث دواليب الدولة وعصرنة تسيير الموارد البشرية للإدارة العمومية. ويمكن القول أن هذا البرنامج يعد أول عملية شملت تدبير الموارد البشرية للإدارة المغربية منذ الاستقلال إذ أن العمليات السابقة في هذا المجال اقتصرت على بعض المؤسسات والمنشآت في القطاع العام مثل المكتب الوطني للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية والمكتب الوطني للنقل.

وكما تعلمون، فإن هذا البرنامج حددت له عدة أهداف من بينها على وجه الخصوص:

1- السعي إلى ملائمة الموارد البشرية مع الحاجيات الفعلية للإدارة كما وكيفا وكذا السعي نحو توزيع جغرافي لهذه الموارد أكثر تكافؤا بالموازاة مع مسلسل اللاتمركز الذي تعرفه الإدارات العمومية؛

2- التحكم في كتلة الأجور، التي عرفت تطورا ملحوظا حيث ارتفعت من 35 مليار درهم خلال سنة 1996 إلى حوالي 62 مليار درهم في سنة 2005 وأصبحت تمثل بذلك نسبة 13,6% من الناتج الداخلي الخام. ومن البديهي أن هذه النسبة المرتفعة جدا تشكل عبئا حقيقيا على ميزانية الدولة وتحد بشكل مهم من إمكانياتها لتمويل مختلف مكونات برامج النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا؛

3 - تشبيب الإدارة المغربية وفتح إمكانيات جديدة لمدتها بموارد بشرية ذات كفاءات عالية تتلائم مع حاجياتها الفعلية؛

4 - تشجيع بعض موظفي الدولة على الاستثمار وولوج عالم المقاولات
سعيًا وراء إعادة انتشار الشغل داخل المجتمع وتطعيم عالم الأعمال
والأنشطة الإنتاجية بكفاءات وخبرات إضافية جديدة.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، لقد قامت الحكومة قبل الشروع في تنفيذ هذا البرنامج
بدراسة جدوى انصبت أساسًا على إشكالية الموارد البشرية للإدارات
العمومية من جهة وتحديد معايير الإنعكاسات المالية من جهة أخرى.

وبعد الإنتهاء من إنجاز هذه العملية، وتأكيدًا لمبدئي الشفافية
والتقييم المحايد، عهدت وزارة تحديث القطاعات العامة إلى مكتب خاص
ذي خبرة عالية في ميدان الإفتحاص والتقييم، بمهمة دراسة نتائجها.

وفي هذا الإطار، ودون التطرق إلى تفاصيل هذه العملية، التي عرفت
نجاحًا متميزًا، اسمحو لي أن أقدم لكم بعض المعطيات لحصيلتها:

1- بلغ عدد المستفيدين حوالي 38.800 موظفًا، ممثلين بذلك زهاء 6,7%
من مجموع الموظفين المدنيين للدولة؛

2- بلغت التكلفة المالية لتعويضات المغادرة حوالي 11,2 مليار درهم، وهو
مبلغ يمثل الأجرة الإجمالية للموظفين المعنيين لفترة سنتين ونصف؛

3- مكنت العملية من ادخار مبلغ 4,8 مليار درهم من كتلة الأجور سنة 2006 وهو ما يمثل أكثر من 1% من الناتج الداخلي الخام؛

4- تقدر الحصيلة الإجمالية للعملية بالنسبة لميزانية الدولة بـ 22,6 مليار درهم، وقد تم تحديد هذه الحصيلة على أساس المعطيات التالية:

- تخفيض كتلة الأجور.....34,8 مليار درهم
- تخفيض مبالغ المساهمات برسم المعاش والتعاضدية والتعويضات العائلية.....4,7 مليار درهم
- تعويضات المغادرة.....11,2 مليار درهم
- انخفاض ناتج الضريبة على الدخل.....5,7 مليار درهم

5- مكنت هذه العملية إعادة انتشار عدد من الأطر والموظفين السابقين للإدارة تجاه سوق العمل الخاص، حيث يساهمون في تنمية مشاريع اقتصادية متنوعة كما أن أعدادا كثيرة منهم تعمل داخل جمعيات المجتمع المدني وتوازر بمجهوداتها مبادرات التنمية البشرية المحلية في جل أرجاء المملكة.

6- ستسفر هذه العملية عن عدة انعكاسات إيجابية على مستوى النسيج الاقتصادي والاجتماعي وكذلك فيما يتعلق بالرفع من مستوى المداخل الجبائية.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، لقد كان لعملية المغادرة الطوعية تأثير على توازنات نظام المعاشات المدنية المسير من طرف الصندوق المغربي للتقاعد.

وقد كانت الحكومة واعية كل الوعي، عند التخطيط لهذه العملية، بهذا التأثير ولذا، وحفاظا على توازنات نظام المعاشات، تعهدت الحكومة بأن تتحمل ميزانية الدولة تغطية كلفة هذا التأثير ودفع الإعتمادات اللازمة لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد.

وقد سهرت لجنة مختلطة تضم في عضويتها ممثلين من وزارتي تحديث القطاعات العامة والمالية والخصوصية من جهة، والصندوق المغربي للتقاعد من جهة أخرى، على دراسة مدى تأثير هذه العملية على توازن نظام المعاشات المدنية وحددت مبلغه في 5, 7 مليار درهم، سيتم تحويلها لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد على أربع دفعات، أنجزت الدفعة الأولى منها خلال سنة 2006 وبلغت ملياري درهم.

وبذلك ستبلغ الحصيلة الإجمالية بالنسبة لميزانية الدولة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عجز نظام المعاشات المدنية، حوالي 15 مليار درهم.

تلكم كانت، حضرات السيدات والسادة، وبخلاصة، بعض المعطيات المرقمة لحصيلة عملية المغادرة الطوعية.

وبغض النظر عن الآثار المالية لهذا البرنامج، فمن المؤكد أن الانعكاسات المؤسساتية لهذا الإصلاح سيكون لها أعمق الأثر على بنية الإدارة المغربية والرفع من إنتاجيتها وتحسين أدائها وبالتالي تدعيم دورها الفاعل في بلورة ومواكبة مختلف الإصلاحات البنوية التي تعرفها بلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير أن البنك الدولي قام بدراسة شملت مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلصت إلى أن المغرب يعد البلد الوحيد الذي أنجز بنجاح عملية من هذا القبيل اتسمت بالإرادية والجرأة والتحكم في الأبعاد الاقتصادية والمالية والتدبيرية للإصلاح دون إغفال الجانب الاجتماعي. وبذلك، فإن هذه الدراسة تعتبر التجربة المغربية نموذجا يمكن أن يحتذى به في دول المنطقة.

وأخيرا، إسمحوا لي أن أعتنم فرصة انعقاد هذا اللقاء التواصلي لأنوه بمختلف المصالح المعنية للإدارة المغربية التي لم تدخر أي جهد لضمان إنجاز هذه العملية في ظروف جيدة وخصوصا تمكين المستفيدين من العملية، رغم ارتفاع أعدادهم، من تعويضات المغادرة ورواتب المعاش في فترة زمنية وجيزة.

وفي النهاية، وقبل أن أعطي الكلمة لصديقي السيد محمد بوسعيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، يسرني بأن أجدد الترحاب بكم في هذه الندوة الصحفية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.